

صوت الأكراد

DIENGÊ KURD

()

(10)

2615 2004

(351)

في الذكرى الثامنة والخمسين لجمهورية مهاباد الكردية

بعد مرور /58/ سنة ، لا زال الشعب الكردي يستذكر ذلك اليوم المشهود ، الذي اعتلى فيه القاضي محمد ، منصة في ساحة (جار جرا) وأعلن عن ولادة أول جمهورية كردية في مهاباد ، وذلك في 22 كانون الثاني 1946م ، وسط حشد جماهيري كبير ، ضم قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران والزعيم الكردي الخالد مصطفى البارزاني ، الذي كان له ولقواته من البيشمركة شرف المساهمة في إقامة الجمهورية والدفاع عنها . لقد كان تأسيس جمهورية مهاباد ، ثمرة نضال مرير خاضه شعب كردستان ، الذي أثبتت بجدارة قدرته على إدارة شؤونه بنفسه ، وتمكن خلال فترة قصيرة من عمر الجمهورية – أحد عشر شهراً – من تطويرها وجعلها واحة للديمقراطية ، ومعقلاً للديمقراطيين ، تميزت بالحرية السياسية والاجتماعية ، وبدت نشطة في المجال الاقتصادي والعلاقات التجارية مع محيطها ، كذلك في بناء مؤسسات ثقافية واجتماعية وعسكرية ... لكن النظام الدولي الذي استقر على صيغة الحرب الباردة ، بعد الحرب العالمية الثانية، وتشابك مصالح هذه الدول، ساهمت بشكل فعال في إجهاض تلك الجمهورية الفتية .

البقية على الصفحة /17/

بلاغ عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

في أوائل شهر كانون الثاني الجاري، عقدت اللجنة المركزية لحزبنا اجتماعها الاعتيادي ، وتدارست فيه البنود الواردة على جدول أعمالها . بدأ الاجتماع بمناقشة الأوضاع السياسية في ظل التطورات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الوضع الداخلي من جميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والمعيشية ... وتبين من خلال ذلك أنه لم يطرأ أي تغيير نوعي على هذه الأوضاع ، في الوقت الذي يستدعي فيه الواجب الوطني ضرورة الإسراع في توفير مستلزمات هذه المرحلة، التي تتمثل في إشاعة الحياة الديمقراطية ، وإلغاء الأحكام العرفية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومن بينهم مناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد ، واستحداث وتطوير القوانين الضامنة للمساواة بين المواطنين ، وإصدار قانون تنظيم الأحزاب والجمعيات ، وإلغاء الرقابة على الصحافة ، وتحسين الوضع المعيشي ، وتوفير فرص العمل ، وإفساح المجال أمام كافة القوى السياسية والفعاليات الثقافية والاجتماعية للمساهمة في تحريك عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي .. وتعزيز الوحدة الوطنية التي هي وحدها كفيلاً بتحسين البلاد ، ومواجهة الأخطار المحدقة بها .

البقية على الصفحة /12/

تتمة ... بلاغ عن اجتماع اللجنة المركزية ...

بعدها تناول الاجتماع وضع الشعب الكردي في سوريا ، ورأى أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على وضعه ، ولم تظهر حتى الآن أية بوادر إيجابية نحو الانفتاح عليه ، إذ لا تزال السلطة مستمرة في سياسة التتكر لوجوده ، وتجاهل حركته الوطنية ، والعمل بالمشاريع الشوفينية ، والسياسات التمييزية ، الأمر الذي يلحق أضراراً بمصلحة البلاد ، وبالوحدة الوطنية التي نحن بأمس الحاجة إليها ولاسيما في الوقت الراهن .

لذا فإن الواجب الوطني يتطلب ، إجراء مراجعة جادة في هذه السياسات التي عفى عليها الزمن ، والإقدام بجرأة وموضوعية على إيجاد حل ديمقراطي منصف لقضية الشعب الكردي ، عبر إزالة الإجراءات العنصرية والتدابير التمييزية المطبقة بحقه ، وتأمين حقوقه القومية العادلة في إطار وحدة البلاد .

ثم وقف الاجتماع على وضع الحركة الوطنية الكردية في سوريا ، وبدأ بمناقشة قرار انسحاب الحزب الديمقراطي الكردي السوري ، ومبررات هذا الانسحاب ، وأبدى أسفه الشديد حيال هذا الانسحاب ، ودعا الحزب الحليف إلى مراجعة قراره والعودة إلى صفوف التحالف ، وبذل الجهود مجتمعة على إزالة بعض السلبيات التي تظهر هنا وهناك، وتعرض سبيل آلية عمل التحالف وأدائه ، والعمل على صيانة التحالف وتطويره ، ومتابعة السعي بخطوات سريعة من أجل تأطير نضال الحركة الكردية ، وتفعيل نشاطها ، وتسخير طاقاتها ، في سبيل تحقيق طموحات وأمانى أبناء الشعب الكردي في سوريا .

كذلك تطرق الاجتماع إلى الأوضاع الإقليمية ، ولاسيما واقع الشعب الكردي في الأجزاء الأخرى من كردستان ، في ظل التطورات والتغيرات التي تشهدها المنطقة ، فأدان السياسات الظالمة التي لا تزال تمارسها أنظمة هذه الدول بحق الشعب الكردي . وطالب بضرورة إيجاد حل ديمقراطي لقضيته العادلة وتأمين حقوقه القومية المشروعة .

كما ناقش الاجتماع موضوع الفيدرالية ، التي هي شكل من أشكال العلاقة بين الأقاليم الفيدرالية والمركز في أية دولة فيدرالية، وأن هذا الشكل سائد في الكثير من الدول المتحضرة في أوروبا وأمريكا.. ويضمن الأمن والاستقرار . لذا فقد أبدى الاجتماع دعمه ومساندته للخيار الذي تبناه إقليم كردستان العراق ، باعتداده صيغة الاتحاد الاختياري ، المتمثل بالفيدرالية في إطار عراق برلماني تعددي ، يحافظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره . بعكس ما تروجها أنظمة الدول الإقليمية من مخاوف ، لتقسيم العراق في الوقت الذي لم تطرح فيه الحركة الكردستانية ، مسألة الانفصال في برامجها ، ولم تطالب به ، لذا فإن توجيه هذه التهمة ، لا يستند إلى الواقع ، ولا يأتي في إطار الحرص على وحدة العراق ، بقدر ما يأتي في إطار الوقوف في وجه إيجاد أي حل ديمقراطي للقضية الكردية في بلدانها . لذا فقد طالب الاجتماع حكومات هذه الدول بالمساهمة في بناء العراق واعماره واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه ، بدلاً من التدخل في شؤونه الداخلية .

كذلك وقف الاجتماع مطولاً على مسألة الوحدة الاندماجية بين طرفي الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) . وبهذا الصدد ، أبدت اللجنة المركزية استعدادها التام لبذل كل ما بوسعها من جهود في سبيل إنجاز هذه الوحدة على أسس سياسية وتنظيمية سليمة تخدم قضيتنا الوطنية والقومية . ثم انتقلت اللجنة المركزية إلى دراسة الوضع التنظيمي والإعلامي للحزب ، واتخذت القرارات المناسبة لتطوير عمله بما يخدم مصلحة الشعب الكردي والمصلحة الوطنية .

منظمة حزبنا في ألمانيا تعقد كونفرانسها الخامس

بمناسبة انعقاد كونفرانس منظمة حزبنا في ألمانيا بعث المكتب السياسي رسالة فيما يلي نصها :
الرفاق الأعزاء مندوبو الكونفرانس الخامس لمنظمة حزبنا الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)
بألمانيا المناضلون :

تحية رفاقية حارة :

ننتهز فرصة انعقاد كونفرانسكم ، لننتقدم لكم باسمنا وباسم كافة رفاقنا في الوطن بأحر التحيات وأسمى الأمنيات، أملين لكونفرانسكم كل النجاح بالوصول إلى افضل الصيغ وانسب القرارات لتفعيل عملكم النضالي وتنشيطه على الأصعدة التنظيمية والسياسية والإعلامية والجماهيرية ، وذلك على ضوء سياسة الحزب ونهجه الوطني الديمقراطي والقومي التحرري ونظامه الداخلي .

ينعقد كونفرانسكم هذا في ظل ظروف سياسية دقيقة ، حيث تحتل القضية العادلة لشعبنا الكردي جزءاً هاماً من الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي ، وحققت أهدافها القومية التحررية في كردستان العراق، وأصبحت إحدى القضايا الأساسية في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يلقي على عاتق الحركة التحررية الكردية توحيد صفوفها ومضاعفة نضالها المشروع لتحقيق أهدافها القومية والديمقراطية والإنسانية .

وتشهد منطقة الشرق الأوسط المزيد من التدهور في أوضاعها، بسبب تعثر خارطة الطريق كحل لقضية الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وإحلال السلام العادل والشامل بانسحاب إسرائيل من الجولان ومن كافة الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران عام 1967 .

لقد كان لسقوط النظام الديكتاتوري الدموي في بغداد الأثر الإيجابي على وضع الشعب الكردي في كردستان العراق ، الذي يعيش في أجواء من الحرية والديمقراطية ، ويشارك بقية أبناء الشعب العراقي في بناء العراق الجديد، وإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي ينعم فيه الجميع بالحرية والعدالة والسلام ، يثمن حزبنا الجهود المبذولة لتوحيد المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إقليم كردستان العراق ، ويعلن وقوفه إلى جانب إرادة الشعب الكردي في تحقيق الفيدرالية في إطار عراق متحرر ديمقراطي ، ويقف إلى جانب النضال العادل ، الذي يخوضه الشعب الكردي في كردستان تركيا وإيران لتحقيق حقوقه القومية والإنسانية . لقد ساند حزبنا وما يزال نضال الحركة التحررية في كافة أجزاء كردستان، وطالب دوماً بوضع حلول للقضية الكردية على أسس العدالة والمساواة .

أيها الرفاق المناضلون :

أما بخصوص وضع شعبنا الكردي في سوريا فإنه ما يزال يعاني من سياسة التمييز والتفرقة ، ومن الآثار السلبية للمشاريع العنصرية كالحزام والإحصاء ، ومن الحرمان من حقوقه القومية من سياسية وثقافية واجتماعية، وتابع حزبنا نضاله من أجل إزالة الاضطهاد القومي، وإلغاء المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية بحق شعبنا الكردي، ويطالب بالاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي وحقوقه القومية، ويعتقد على أن المسألة الكردية في سوريا هي جزء من المسألة الوطنية العامة التي تهم سائر أبناء الشعب السوري، وترتبط بشكل وثيق بالتطور الديمقراطي العام في البلاد ، لذا يعمل الحزب على تمتين علاقات التعاون والتنسيق مع القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية وتوحيد جهودها في ازدهار البلاد وتقدمها .

وبالنسبة لوضع الحركة الوطنية الكردية في سوريا فقد دعا حزبنا دوماً وما يزال على توحيد طاقات كافة أطرافها، وتأطير نضالها بغية بناء موقف كردي موحد، ويعمل على صيانة التحالف وتطويره وتفعيل دوره ، ويتابع جهوده في توحيد صفوف البارتي على أساس نهجه الوطني والقومي المعروف ونضاله الداخلي .

تتمة ... منظمة حزبنا في ألمانيا تعقد كونفرانسها الخامس ...

وما تزال الأوضاع الداخلية في البلاد تعاني من حالة من الركود السياسي والاقتصادي وفساد إداري ، وسريان قانون الطوارئ والأحكام العرفية ، الأمر الذي يتطلب إجراء إصلاح شامل ، يتناول مختلف جوانب الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية . وقد دعا الحزب وما يزال القيادة السياسية في البلاد بإجراء إصلاح سياسي اقتصادي إداري شامل، يقر بالتعددية السياسية والاقتصادية والقومية ، وإشاعة الديمقراطية في حياة البلاد بإصدار قانون لتنظيم الأحزاب والمطبوعات ، وإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم مناضلي شعبنا الكردي، ومعالجة الوضع الداخلي من خلال تجاوز حالة الركود الاقتصادي والسياسي ، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وفسح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في إدارة الدولة والمجتمع . يعتقد حزبنا أن اتخاذ هذه الخطوات ضرورية لتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخها ، وتساهم بشكل جدي في ازدهار البلاد وتقدمها .

ختاماً نحیی مرة أخرى كونفرانسم راجین له النجاح والموفقیة فی أعماله خدمة لقضية شعبنا الكردي ووطننا سوريا .

وتقبلوا فائق احترامنا وتقديرنا .

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا
(البارتی)

2004/1/19

تتمة ... من يمنح أكراد العراق الفيدرالية ...

فإذا أقررنا بحق الشعوب في الحياة وحققها في العيش بأمان وحققها في التعلم وإبداء الرأي وحرية العقيدة وحرية الفكر مما يؤدي بالتالي إلى إقامة النظام الديمقراطي الذي يؤدي بالنتيجة إلى القناعة بحق الكرد في أن يؤسسوا لهم شكل دستوري من أشكال الحكم سبقتنا إليه العديد من الدول الفقيرة والغنية ونجحت تجاربها في هذا الشكل من الحكم ، بل وكان سبباً من أسباب نموها وازدهارها وقوتها .

لمن ننتظر من الأخوة الأتراك والإيرانيين أن يوافقوا على منح شعبنا الكردي الحكم الذاتي والفيدرالية ، ولم ننتظر أننا حين قمنا بمقاومة السلطات الشوفينية العراقية ، ولم ننتظر موافقتهم حين تلقت صدور أختوتنا الرصاص في أرض وثرى كردستان العراق ، لم ننتظر منهم أننا لننتعلم كيف نقوم بحكم العراق فلم يعودنا التاريخ أن نقبل من غيرنا أن يعلمنا ما يجوز وما لا يجوز فنحن أكثر خبرة من إيران وتركيا في هذا الأمر ويقول المثل العراقي (ماحك جلدك مثل ظفرك) ويقول الشاعر (لا تشكو للناس جرحاً أنت صاحبه لا يؤلم الجرح إلا من به الألم) ، وعليه فإن قضية الفيدرالية ليست سوى قضية عراقية وطنية لن يقبل المواطن العراقي لغيره أن يتدخل بها وليصرخ من يصرخ وليقل ما يريد لنفسه ولشعبه ، لكننا في العراق استوعبنا الدرس وتعلمنا السبيل الذي تحقق به الشعوب أهدافها ووسائلها المشروعة ، ولن يقبل شعب العراق سوى بالفيدرالية للأكراد لكونها ليست المطلوب الكردي الذي تتنادى به البرلمان الكردي بالإجماع قبل سقوط الطاغية ، إنما لأنها مطلب عراقي وحلاً لكل الأشكالات التي يعاني منها العراق ودواء ناجع لجرح عراقي نازف لا بد من أن يلتئم ، بالإضافة إلى كونه حق أنساني ينبغي ليس فقط إقراره واحترامه ، بل النضال والإصرار على تحقيقه من العرب في العراق قبل الكرد .

إذ ليس من المعقول أن تكون شعوباً أكثر فقراً وتعليماً من العراق سلكت دروب الديمقراطية وانتهدجت الفيدرالية شكلاً لحكم بعض الشعوب في بلدانها مع بقاء توحدها وتماسكها واعتزازها ببلدها مثلما يطرحه أكراد العراق اليوم ، في حين تجد من يصرخ من بلدان الجوار دون مبرر ودون أن يكون أي تأثير لهذا الصراخ .

بلاغ صادر عن اجتماع المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي

بعد أن استكملت المجالس في كل من مناطق الجزيرة - حلب - دمشق إجراء انتخابات لتجديد عضوية ممثليها ، عقد المجلس العام للتحالف اجتماعه في أواخر كانون الأول 2003م، وناقش المجتمعون المواضيع المدرجة في جدول العمل ، وفي مقدمتها الوضع السياسي الذي تصدرته تطورات الوضع الداخلي ، الذي يعاني منذ عشرات السنين من وطأة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وغياب قانون عصري لعمل الأحزاب ، وتفشي ظاهرة الفساد والنهب في معظم دوائر ومؤسسات الدولة ، ومواصلة حملات التضيق بحق المثقفين ورجال الفكر وأصحاب الرأي ونشطاء حقوق الإنسان ، مما يستدعي إسهماً نشطاً ، مع بقية القوى الوطنية والديمقراطية ، للنضال معاً في سبيل إحداث انفراج ديمقراطي يعيد الحياة السياسية حيويته ، وللإنسان المواطن كرامته وإحساسه بالانتماء الوطني بكل ما يستدعي من أداء الواجبات والتمتع بالحقوق ، وحشد وتنسيق المواقف والطاقات الوطنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، والوقوف بمسؤولية حيال مختلف قضايا الوطن ، وإيجاد الحلول المناسبة لها ، على ضوء الإقرار بوجود إعادة صياغة الدستور ، بحيث تلغى فيه البناء المعيقة لعملية التطوير والتحديث ، والاعتراف بحقيقة وجود الشعب الكردي في سوريا ، وتأمين حقوقه القومية الديمقراطية المشروعة في إطار وحدة البلاد .

وتوقف الاجتماع عند قانون محاسبة سوريا الذي أقرته الإدارة الأمريكية بهدف الضغط عليها والإساءة لمصالح شعبها، وأكد على ضرورة تحصن النظام بالقوى وال جماهير الوطنية وإشراكها في مهمة التصدي للتهديدات الخارجية بدلاً من الخضوع لها .

وأشاد الاجتماع بالنشاط المشترك الذي شاركت فيه العديد من الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية في البلاد لتنظيم اعتصام جماهيري أمام مجلس الوزراء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، رغم بعض السلبات التي أثرت على هذا العمل والتي ينبغي العمل على ألا تتكرر ثانية بغية الوصول إلى عمل وطني أكمل .

كما أشاد بالجهود التي تبذلها أطراف الحركة الكردية في العراق وخاصة الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، لإقرار صيغة الفيدرالية لإقليم كردستان ، وأدان المحاولات الرامية إلى حرمان الشعب الكردي هناك من ممارسة حقه الطبيعي في اتحاد اختياري مع أشقائه العرب والتركمانيين والأشوريين ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي موحد .

ولدى استعراض لوحة الحركة الكردية في سوريا ، ومهام مواصلة الجهود لتأطير نضالاتها وتنسيق جهودها ، أكد الاجتماع على ضرورة تسريع الخطوات على طريق وحدة الحركة وصولاً إلى إطار واسع وفعال .

وأبدى الاجتماع أسفه حيال إقدام الحزب الديمقراطي الكردي السوري على الانسحاب من التحالف ، ودعى الحزب الحليف إلى استعادة عضويته ، والعمل على عرض ومناقشة آرائه ومبرراته على بقية الأطراف بروح تحالفية مسؤولة .

وفي مجال تطوير عمل المجلس العام وتحسين أدائه ، أقر الاجتماع تشكيل لجنة لصياغة آلية عمل التحالف إضافة إلى لجان أخرى تخصصية ، كما دعى لعقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة لمجلس التحالف التي تضم جميع أعضاء المجالس المحلية في المناطق إضافة لأعضاء الاجتماع الموسع للجنة العليا للتحالف .

المجلس العام
للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

أوائل كانون الثاني 2004م

أخبار وتقارير

- في 2003/12/14م طالب الدكتور عمار بكداش عضو مجلس الشعب ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري ، في كلمته التي أقيمت في مجلس الشعب، أثناء مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2004م : تصحيح وإلغاء ما قامت به الحكومات الرجعية قبل ثورة الثامن من آذار وخاصة إحصاء 1962م الذي حرم الكثير من أبناء الوطن من جنسيتهم السورية ... كذلك إلى جانب إجراءات تمس الاعتناء والتطوير بثقافات القوميات التي يتشكل منها شعب سوريا ، هذا الموزاييك الرائع الذي يبرق متألقاً في تأخي أبناء الوطن على مر العصور عرباً وأكراداً . وهنا يأتي منح الحقوق الثقافية وغيرهم في البلاد من الخطوات الضرورية والهامة في تعزيز الوحدة الوطنية في سوريا .
- أقام حزب الشعب السويدي في قاعته الخاصة في مبنى البرلمان السويدي بتاريخ 2003/12/6م ندوة حول القضية الكردية في سوريا . افتتح الندوة السيد ايريك النهاغ عضو البرلمان السويدي عن حزب الشعب ، الذي أكد على ضرورة رفع الظلم والمعاناة عن الشعب الكردي في سوريا ، وأن تلعب الحكومة السويدية دورها في الضغط على الحكومة السورية لرفع هذا الظلم .
- في الاجتماع الثالث لقيادات فروع الجبهة الوطنية التقدمية الذي انعقد يومي 27-28/12/2003م أكد السيد حسين عمرو ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري ، انطلاقاً من مصلحة الوطن ووحدة قواه وذلك : ((بمنح الجنسية لكل من تم إحصاءه عام 1962 للمواطنين من الأخوة الأكراد وغيرهم، وتعديل المرسوم 193/ لعام 1952 ، وإلغاء قرار وزير الداخلية الخاص بالولادات بمحافظة الحسكة، ومنح الحقوق الثقافية والاجتماعية للأقليات القومية)) . كما أكد السيد اسكندر جرادة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري في كلمته في هذا الاجتماع أنه : من المفيد التذكير بضرورة إلغاء النتائج السلبية للإحصاء الاستثنائي الجائر الذي جرى عام 1962م .
- طالبت جمعية الدفاع عن الشعوب المهتدة بالانقراض في ألمانيا في رسالة موجهة إلى وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة لعضوية الاتحاد وممثلة المفوضية الأوروبية في دمشق بالدفاع عن حقوق الأكراد في سوريا ، حيث أن هناك معلومات تقيّد بقرب التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السورية والاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاق الشراكة الأوروبية – السورية في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول حوض البحر المتوسط .
- في 2004/1/10م طالبت جريدة (صوت الشعب) في مقال لها بعنوان (مطالب وقضايا تستوجب الحل في محافظة الحسكة) ب : ضرورة الإسراع بإعادة الجنسية للمواطنين الذين جردوا منها جراء الإحصاء الجائر لعام 1962م ، وأن يراعى في ذلك وضع المكتومين الناتج عن هذا الإحصاء وخاصة جيل الشباب الذين يدرسون ولا تعطى لهم وثائق إتمام المرحلة الثانوية ، وبذلك يحرمون من إتمام دراستهم الجامعية ومن التوظيف .
- بدعوة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، عقدت في باريس يومي 12 – 13 كانون الأول الماضي ندوتان حول حرية الإعلام في العالم العربي والغربي ، وحول حرية التعبير في سوريا ، حيث أقيمت فيها محاضرة عن الإعلام الكردي في سوريا ونشؤئه ، ومحاضرة أخرى عن الحوار العربي الكردي – حالة سوريا .
- بدعوة من اللجنة المنظمة للأسيات الكردية بدمشق والتي تقام مرة كل شهر ، أحي الأستاذ محمود صبري بتاريخ 2003/12/26م أمسية بعنوان ((نزهة في حديقة أشعار الجزيري)) . حضرها لفييف من المهتمين بالشأن الكردي ، وأغنوا الأمسية بمدخلاتهم واستفساراتهم .
- قررت الجهة المعنية لرقابة المطبوعات في الأردن منع تداول رواية (دلشاد) للكاتب القاص والشاعر المعروف سليم بركات ، وكما ذكر المؤلف بأن هذه الرواية كردية 100 % ، وبهذا الصدد فقد قامت أجهزة الرقابة المذكورة بحرق 300/ نسخة من هذا الكتاب . وقررت سحب كل النسخ من المكتبات حسبما ذكر الصحفيون .
- صدر العدد 56/ من النشرة الدورية الشمس (Roj) التي تصدرها اللجنة المنطقية لحزبنا في الجزيرة ، وقد ضم العدد العديد من المقالات والأشعار باللغتين الكردية والعربية .

تتمة ... في الذكرى الثامنة والخمسين ...

غير أن ذلك لم يثن من عزيمة الشعب الكردي، المتعطش للحرية والانعقاد، فتابع مسيرته النضالية طيلة الأعوام السابقة لنيل حقوقه القومية .. رغم تعرضه لأبشع أنواع القهر والاضطهاد، على أيدي الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم. ولم تحاول هذه الحكومات، إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضية هذا الشعب، وتأمين حقوقه القومية والديمقراطية، بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة، بعد انتخابات حرة، على أرضية وجود شريحة واسعة وكبيرة من أبناء الشعوب الإيرانية، التي رفضت القيادات المحافظة، وسياساتها المتخلفة عن روح العصر، وعجزها عن تحقيق أمانى وطموحات الجيل الناشئ من أبناء الشعوب الإيرانية. كان مجيء الرئيس خاتمي وظهوره على المسرح السياسي، دلالة واضحة على وجود قوة داعمة للجناح الإصلاحي الداعي إلى المزيد من الانفتاح والحياة القائمة على الدستور، واحترام الحقوق الديمقراطية للشعوب الإيرانية، وفي إطار هذا التوجه الإصلاحي، نال الشعب الكردي قسطاً من حقوقه الثقافية - وأن لم يسمو إلى مستوى طموحه - غير أن الشعب الكردي لا يزال يتطلع بتقاول إلى أن ينال كامل حقوقه القومية في إطار التغيير الديمقراطي والحوار البناء بين حركته السياسية والنظام الإيراني .

لكن يبدو أن هذه التوجهات الإصلاحية، الداعية إلى الانفتاح واحترام الحقوق الديمقراطية للشعوب الإيرانية، قد أثارت حفيظة التيار المحافظ، ذو التوجهات الرجعية، فأطل برأسه مجدداً، وافتعل أزمة سياسية في إيران ولاسيما مع البرلمانين الإصلاحيين، في محاولة منه لإعادة الشعوب الإيرانية إلى عهد أيامها السوداء، إلى أجواء القهر السياسي والظلم الاجتماعي وكبت الحريات. الأمر الذي يستدعي من القوى الديمقراطية والمنتورين من جيل الشباب دعم ومساندة الجناح الإصلاحي، لجعل إيران دولة مستقرة تعيش بأمان ووثام وسلام، والوقوف بالمرصاد ضد التوجهات الرجعية للتيار المحافظ الذي يريد إدارة عجلة تطور إيران إلى الوراء، وخاصة في ظل التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة .

المكتب السياسي يعزي بوفاة المناضل نظام الدين كلي

بعث المكتب السياسي لحزبنا الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتى) برقية تعزية بمناسبة وفاة المناضل نظام الدين كلي، فيما يلي نصها :
الأخ المناضل مسعود البارزاني المحترم، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الشقيق
الأخوة المناضلون في المكتب السياسي واللجنة المركزية أسرة الفقيد ...

ببالغ الحزن والأسى تلقينا النبأ المؤلم بوفاة المناضل نظام الدين كلي العضو القيادي في حزبكم، أثر حادث مؤسف أودى بحياته التي كرسها في خدمة الكرد وكردستان .
لقد كان الفقيد إنساناً محبوباً ومناضلاً كبيراً من أجل قضية شعبه الكردي في التحرر والانعقاد، ومن أجل عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي مزدهر .
وبهذه المناسبة الأليمة نتوجه إليكم بأسم حزبنا الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتى) وجماهيره الوطنية باسمي التعازي والمواساة، وندعو الباري عزوجل أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يلهم ذويه ومحبيه ورفاقه في درب الكردياتي الصبر والسلوان .
(إنا لله وإنا إليه راجعون)

2003/12/23م

لمكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا
(البارتى)
* * * * *

الرفيق السكرتير يعزي بوفاة المناضل أنس القسام

بعث الرفيق سكرتير حزبنا الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتى) برقية تعزية بمناسبة وفاة المناضل أنس القسام فيما يلي نصها :

الرفيق يوسف فيصل الأمين العام للحزب الشيوعي السوري

الرفاق في اللجنة المركزية والمكتب السياسي

أسرة الفقيد ...

بحزن وألم عميقين تلقينا نبأ وفاة الرفيق أنس القسام عضو المكتب السياسي لحزبكم وهو في أوج عطائه للحزب والوطن .

إن رحيل الفقيد أنس يعد خسارة لحزبكم والحركة الوطنية والتقدمية في البلاد .

وبهذه المناسبة الأليمة نتوجه إليكم باسم حزبنا الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتى) بأحر التعازي لكم ولكافة رفاقه ولأسرة الفقيد .

راجين للجميع الصبر والسلوان .

القامشلي في 2003/12/22م

نصر الدين إبراهيم

سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا

(البارتى)

من يمنح أكراد العراق الفيدرالية

زهير كاظم عبود - كاتب عراقي

الضجة التي قامت من جانب تركيا حول رفضها إعطاء الأكراد حق التمتع بحقوقهم القومية والوطنية ومن ضمنها الفيدرالية، من حق الأتراك أن يرفضوا ما يشاؤون ويصرخوا كيفما يريدون ، ومن حقهم أن يعرفوا أن الشعب العراقي لا ينتظر موافقتهم حين يقرر ما يريده وما فيه مصلحة شعبه وما سيققق الاستقرار ويجسد الأخوة والتحالف الحقيقي في الشراكة الوطنية بين العرب والأكراد في العراق .. ومن حق الأتراك أن يرفضوا الفيدرالية لأنها لن يتم تطبيقها في بلادهم ولا تناسبهم أمام اضطهاد الأكراد الأتراك وغبن حقوقهم القومية والوطنية وشن الحرب الشعواء عليهم . من حق تركيا أن ترفض كل ما يريده أهل العراق فلها خصوصياتها ولنا خصوصياتنا . ولها أن تعرف أن العراقيين عرباً وأكراداً ألتحموا في نضال وطني ضد السلطات الشوفينية التي كانت تصرخ بصوت مبوح تتنادى بالوحدة العربية وحق العرب في التوحد وتستنكر على الأكراد أن يتعلموا بلغتهم القومية وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم وأن يساهموا حقاً في شراكة العراق وأن يكونوا مواطنين حقيقيين لا من الدرجة الثانية ، من حق الأتراك أن ينتبهوا للفيدرالية التي سيمنحها شعب العراق للأكراد العراقيين ، لأنها ستكون النورس الذي يضيء سماء الحق والحقوق في المنطقة ، والضوء الذي سيملا سماء الأكراد أينما حلوا وسكنوا يصرخ في ضمائرهم أن ساعة الحق قد أزفت وأن الدنيا تغيرت فلا أحد يسمع الصوت البعيد ، وليس سوى صوت الشعب العراقي وهو الذي شارك الأكراد العراقيين في حمل البندقية وأستشهد من أولاد وشباب العرب ما جعل الأرض الكردية تحتضن رفاتهم بحميمية الوطن وجهاد العراق كله من أجل تحقيق الحق والحقوق ، من أجل الديمقراطية للعراق والفيدرالية التي أفرها بالإجماع برلمان أكراد العراق ولم يتبق سوى الخطوة الوطنية الكبرى في إقرار الفيدرالية ضمن الدستور المدني والديمقراطي لدولة العراق القادمة .

ومثلما أطلقت تركيا انفعالاتها برفضها الفيدرالية رغم أنها ليست طرفاً قانونياً في بلدي ولا يحق لها أن تتدخل في خصوصيات العراق ، مثلما لا يحق لي أنا العراقي التداخل في الخصوصيات التركية ، وبالرغم من أن تصريحها ورفضها ليس له أية قيمة تذكر ، فإن قرار العراقيين يبقى فوق كل التصريحات والرغبات والتمنيات المريضة .

ومثلما أطلقت تركيا هذا الرفض أطلقت إيران رفضها للفيدرالية ناسية أنها بالإضافة إلى كونها ليست طرفاً ولا يحق لها أن تتدخل في الشأن العراقي وتحترم مشاعر ورغبات العراقيين ، فقد تناست السلطات الإيرانية ما أمر به الله من إعطاء كل ذي حق حقه ، وأن الإسلام من الأديان التي تبشر بضمأن حقوق أتباع بقية الملل والأديان من غير المسلمين فكيف بهذه الشريحة العراقية المناضلة المتشكلة من الكرد وهم من المسلمين والمسيحيين والأيزيديين في ربوع كردستان العراق .

لأن من أبسط مقومات حقوق الإنسان في العصر الراهن الاهتمام بحقوق الإنسان حيث أصبح من الأمور التي يتم تقييم سلوك السلطات ، حتى صارت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقاس بمدى ما تحققة هذه النظم لمواطنيها من حقوق .

لقد ولي زمان الصمت والظلم والاعتراض والتتكر لحقوق الغير ، ولو تمعنا بشيء من التجرد لما وجدنا غبن لقومية أو فئة أو ديانة سوى ما وجد في البلدان المتخلفة والتي تدعى نامية جزافاً .

أن قيمة الشعوب ضمن المجتمعات تشكل قيمة عليا يحترمها الإسلام والإنسانية وليس علينا سوى الإقرار بحق هذه الشعوب في الحياة فالحقوق وحدة واحدة لا تتجزأ ولا يمكن فصلها عن بعض والحقوق الإنسانية واحدة ، وليس جديداً ما أورده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر ، ومن الغريب أن نجد إقراراً دولياً لحقوق الأقليات والقوميات في الغرب ونلمس مدى التتكر والإجحاف لشعوب شقيقة لم تطلب سوى بحقها في الحياة الكريمة وأن تشعر بمواطنتها وبمشاركتها في وطن ناضلت وجاهدت وكافحت من اجله ، تناضل الدول من أجل إعلاء كلمة الإنسان ضمن نطاق القيم العليا التي أفرتها الدول بالإجماع وبنفس الوقت نجد تردياً في الفكر والسلوك من زاوية الاعتراف بهذه الحقوق من بعض العفليات التي لم تزل أسيرة الشعارات الوهمية التي زرعها ساطع الحصري أو ميشيل عفلق أو دعاة الشوفينية والعنصرية ، ومن الغريب أن تنسى إيران أن من أهم متطلبات ومقومات العدالة احترام قيمة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها واختيار نموذج الحكم الذي تراه متناسباً مع إرادتها ومطلبها ومسايرة لظروف زمانها وهذا الأمر يعتبر من قبيل الواجب الذي تمليه الضرورة الإسلامية وهو مظهر أساسي من مظاهر العقيدة الإسلامية.

البقية على الصفحة /4/